

الحد من الفساد المالي والإداري- تأثير القيم العقدية نموذجاً

دراسة تحليلية لآراء عينة من العاملين في بعض تشكيلات الجامعة التقنية الشمالية

م. هبة محمد حسين الطائي

م.م. بلال محمد داؤود الحجيات

hiba_mohammed@ntu.edu.iq

الجامعة التقنية الشمالية/ الكلية التقنية الإدارية/ الموصل

Reduction Of Financial And Administrative Corruption - The Impact Of Values Of The Doctrine Model

Bilal M. Dawud AL-Hajeat

Hiba M. H. AL_ta'ay

Assist. Lecture

Lecture

Northern Technical University

Technical Management College/ Mosul

تاريخ استلام البحث 2019/ 5 / 2 تاريخ قبول النشر 2019/7 / 15 تاريخ النشر 2020/ 6 / 30

المستخلص:

لا يعد الفساد ظاهرة جديدة في مجتمعنا الحالي، إذ عانت المجتمعات القديمة الفساد كما تعانيه المجتمعات الحديثة، فالفساد والإدارة لفظان لا يجتمعان إلا إذا أريد الجانب السيء من الإدارة، فالفساد هدم وتخريب وتشويه للأشياء، والإدارة ضبط وتنظيم وتخطيط، إذ تعد ظاهرة الفساد الإداري ظاهرة عالمية شديدة الانتشار تأخذ أبعاداً واسعة تتداخل فيها عوامل مختلفة يصعب التمييز بينها، وتتباين درجة انتشارها من مجتمع إلى آخر، ولم يعد الفساد المالي والإداري مشكلة تعاني منها دولة بعينها بل تحول إلى ظاهرة عالمية تعاني منها جميع الدول، ويترتب على تفشي هذه الظاهرة أضراراً جمة وعلى كافة الأصعدة وتأتي آثارها السيئة على مجالات الحياة كافة الحاضرة والمستقبلية .

الكلمات المفتاحية : الفساد ، القيم العقدية ، الجامعة التقنية الشمالية

Abstract

Corruption is not a new phenomenon in our society, as old societies have suffered corruption as modern societies suffer. Corruption and administration are two words only if the bad side of the administration is to be met. Corruption destroys, destroys, and corrupts things. The spread takes a wide dimension in which different factors are intertwined which are difficult to distinguish, and vary from one society to another, and financial and administrative corruption is no longer a problem of a particular country but a global phenomenon suffered by all countries. At all levels and their adverse effects on all areas of life present and future.

Keywords : Corruption , Values Of The Doctrine

المقدمة

يمثل الفساد المالي والإداري ظاهرة عالمية واسعة الانتشار لها اسبابها وعواملها التي قد تختلف من مجتمع إلى آخر، كما ان ممارسته تتباين من مجتمع إلى آخر بحسب المعطيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية، ومما لا اختلاف عليه ان الفساد اصبح ثقافة عند الفاسدين ومن الصعوبة القضاء عليه لأنه اصبح يمارس في جميع مفاصل الحياة التي تخص الدولة والفرد، ومما يجعل علاجه ومكافحته اصعب هو تكريسه من قبل المتنفذين من اصحاب السلطة والمال، الا ان أحد اسباب نجاح الدولة متوقف على القضاء عليه ولا بد من تظافر الجهود لمعالجته

حتى لو استغرق ذلك وقتاً، وعليه جاء هذا البحث نوعاً من أنواع علاج ومكافحة الفساد من خلال القيم العقدية التي جاءت بها الشريعة الإسلامية السحاء ذلك لان القيم العقدية مرتبطة بعقيدة المسلم وما يعتقدده من اصول وقيم.

المبحث الاول / منهجية البحث

1. مشكلة البحث

تعاني كافة البلدان من الفساد المالي والاداري الى انه تجدر الاشارة الى ان العراق اصبح يحتل المركز الثامن ضمن الدول العشرة الاكثر فسادا في العالم ضمن ما جاء في تقرير منظمة الشفافية الدولية 2018، واصبح الفساد من اصعب ما تعاني منه الدولة ومن اعظم ما يؤثر سلباً على موازنتها العامة، وهو الذي يحتل المرتبة الاولى في اسباب انعدام تقديم الخدمات للمواطن واسباب التطور العلمي والثقافي والاقتصادي والاجتماعي، وعدم وجود نية حقيقية في مكافحة الفساد ووضع طرق لعلاجه يفاقم من مشكلته كظاهرة لها مسلمات واقعية .

2. اهمية البحث

تكمن اهمية البحث في امكانية المحاولة للوصول الى حلول ومعالجات لظاهرة الفساد المالي والاداري على اسس صحيحة ورسينة وثابتة بعد ان اصبح الفساد مرض العصر المستعصي والمستشري ويستمد البحث اهميته من اهمية الموضوع وخطورته على المجتمع وبإهماله يصبح من المسلمات الواقعية .

3. هدف البحث

يهدف البحث الى التعريف بظاهرة الفساد المالي والاداري وابرار ماهيته واشكاله واسبابه وطريقة علاجه بالقيم العقدية .

4. فرضية البحث:

تتلخص فرضية البحث بالاتي (تأثير القيم العقدية نموذجاً لحل مشكلات الفساد المالي والاداري للمنظمات).

5. أساليب جمع البيانات :

بغية الحصول على البيانات والمعلومات اللازمة لدعم هدف البحث، ولكي تسهم في اختبار مخطط وفرضية البحث تم الاعتماد في الجانب النظري على العديد من المصادر العربية والتي تمثلت بالقران الكريم والسنة النبوية والمراجع العلمية من كتب وبحوث ومجلات ، فضلاً عن الشبكة الدولية للاتصالات (الانترنت)، وفيما يخص الجانب الميداني من البحث تم اللجوء إلى استخدام الاستبانة لأغراض جمع البيانات مع أفراد عينة البحث بشكل فردي وجماعي لغرض توضيح محتويات الاستبانة وطريقة الإجابة عليها اذ أن استمارة الاستبانة بوصفها أداة رئيسة في جمع البيانات، إذ روعي في صياغتها شمولها متغيرات البحث المعتمدة وتمت صياغتها بحيث تخدم أهداف البحث وفرضياتها، واشتملت في تصميمها على جزئين تضمن الجزء الأول منها المعلومات العامة والتعريفية الخاصة بالإفراد المبحوثين ، وركز الجزء الثاني على القيم العقدية التي ستكون نموذجاً لحل مشكلات الفساد الاداري والمالي، وقد تم توزيع استمارة الاستبانة عن طريق Google Drive وتوزيعها على عينة مكونة من 38 مجيب وقد تم استخدام مقياس (تحليل العامل لاستخلاص اهم المتغيرات المؤثرة على الدراسة) لتحليل هذه الاستمارة .

6. وصف مجتمع البحث عينته

تمثلت عينة البحث بمجموعة من المنتسبين في تشكيلات الجامعة التقنية الشمالية من المدراء ورؤساء الأقسام والشعب والتدريسين والموظفين إذ تم توزيع الاستبانة على (38) فرداً واسترجعت بالكامل وبذلك بلغت نسبة الاستجابة (100%) الذين يمتلكون معلومات وخبرة في أداء مهام الجامعة ويشير الجدول رقم (1) إلى خصائص الأفراد المبحوثين في المؤسسة المبحوثة.

الجدول رقم (1) خصائص الأفراد المبحوثة

الجنس											
أنثى					ذكر						
%		العدد			%		العدد				
39.5%		15			60.5%		23				
العمر											
41 سنة فأكثر			30-31 سنة				30-20 سنة				
%		العدد			%		العدد				
26.3%		10			57.9%		22		15.8%	6	
المؤهل العلمي											
دكتوراه		ماجستير			دبلوم عالي		بكالوريوس		دبلوم		
%		العدد			%		العدد				
13.2%		5			-		28.9%		11	10.5%	4
مدة الخدمة											
30 سنة فأكثر			30-16 سنة				15-1 سنة				
%		العدد			%		العدد				
15.8%		6			10.5%		4		73.7%	28	

المصدر : إعداد الباحثان بالاستناد إلى نتائج برنامج spss

ويلاحظ من الجدول أعلاه إن نسبة الذكور من الأفراد المبحوثين عينة البحث كانت النسبة الأكبر من الإناث حيث بلغت النسبة المئوية (60.5%) للذكور مقابل (39.5%) للإناث مما يؤشر التركيز على العنصر الرجالي في المؤسسة المبحوثة.

أما فيما يخص العمر فقد كانت الفئة العمرية التي تتراوح بين 30-41 سنة بنسبة استجابة 57.9% مقابل 26.3% من الفئة العمرية 41 فأكثر وهذا يدل على أن غالب المنتسبين لهذه المؤسسة من الفئة الشبابية والمؤثرة في قراراتها حول عملية الحد من الفساد المالي والإداري

أما عن التحصيل الدراسي فقد وزعت عينة البحث على شهادة الدبلوم الفني إذ بلغت نسبتهم (10.5%) من الأفراد المبحوثين ، وحاملي شهادة البكالوريوس الذين بلغت نسبتهم (28.9%) في حين بلغت النسبة الأكبر لحاملي شهادة الماجستير بنسبة 47.4% مما يعكس امتلاكهم للمؤهلات العلمية التي تمكنهم من التعرف على القيم العقدية والتي يمكن من خلالها الحد من عملية الفساد وبالتالي التأثير في إجاباتهم عن أسئلة الاستبانة ذات العلاقة .

وفيما يخص مدة الخدمة فقد بلغت ممن تتراوح مدة خدمتهم بين (1- 15) سنة بالنسبة الاكبر مقارنة باجابات الباحثين بنسبة 73.3% وفي ذلك إشارة إلى امتلاك عينة البحث للخبرة والمعرفة عن القيم العقدية.

المبحث الثاني/ الاطار النظري

المطلب الاول / مفهوم الفساد المالي والاداري وانواعه واسبابه

اولا : مفهوم الفساد

ان كلمة الفساد لغة تدل على عدم الصلاح اي البطان والفاسد ضد الصحيح ويقال فسد الشيء اي اصبح باطل (ابن منظور، 1414: 237)، وفي القرآن الكريم يأخذ الفساد كالفظ عدة معاني منها الجذب والقحط كما في قوله تعالى (ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ 41) (سورة الروم اية 41) ويأتي بمعنى الكفر والمعصية كما في قوله تعالى (وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ 11) (سورة البقرة، اية 11-12)، ويأتي بمعنى التكبر والتسلط كما في قوله تعالى (تِلْكَ الدَّارُ الْأَخْرَى نَجَعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ 83) (القصص، اية 83) (سرور، 2012: 50).

ويقصد بالفساد المالي والاداري انه سوء استخدام الصلاحيات الموكلة لشخص ما والخطأ في اداء الوظيفة الذي قد ينتج من نزعة استغلالية ذاتية لتحقيق مكاسب نفعية شخصية وتلبية لرغبات النفس، او نتيجة للإهمال الذي قد يكون سببه قلة الخبرة والمهارة الفنية اللازمة او النسيان اي بمعنى اخر قد يكون متعمد او غير متعمد (تركي، شرفي، 2012: 5) . ويعرف الفساد المالي والاداري على انه استغلال الوظيفة العامة من اجل تحقيق مصالح وفوائد شخصية خاصة، ويمكن التمييز هنا بين الفساد الصغير الذي يتم في عالم المعاملات اليومية، وبين الفساد الكبير الذي يتعلق بالمقاولات والمشاريع الكبيرة، ومما يميز الفساد الكبير عن الصغير انه لا يمكن ان يتم الا في العمليات التي يتمحور فيها المستوى الاقتصادي مع المستوى السياسي اي ان هناك علاقة كبيرة بين السياسة والاقتصاد في مجال الفساد (محمد، 2012: 75)

ومن خلال ما سبق يرى الباحثان ان الفساد مصطلح يأخذ ابعاداً متعددة منها ما يكون متعمدا كالتجاوز على الصلاحيات واستخدامها في غير محلها لتحقيق مردود مادي ومكتسبات معنوية، ومنها ما يكون غير متعمد كالجهل بضوابط الوظيفة العامة او قلة الخبرة والدراية والضبط ومما لا شك ان النوع الاول وهو الفساد المتعمد نتائجه اعظم الا ان الثاني لا ينبغي تجاهله والسكوت عنه لم يترتب عليه من اثار سيئة كما ان الفساد المتعمد هناك صعوبة في مكافحته لأنه عادة ما يكون مُمنهج وقد عُقد الاتفاق عليه بين شبكة من الفاسدين، اما غير المتعمد فمعالجته تكون اسهل لأنه عادة ما يكون غير ممنهج، ولا بد من النظر في الفساد على انه سلوك يفرض تكاليف اضافية على المجتمع.

ثانيا: انواع الفساد المالي والاداري :

يأخذ الفساد المالي والاداري الانواع الاتية من حيث: (الجليلي، رمو، 2012: 98):

أ. الاتجاه: ويتمثل هذا النوع بعلاقة الفساد مع القطاع العام وقد تم تبويب الفساد المالي والاداري على اساس هذا المفهوم الى الانواع الاتية :

1. الفوائد الحكومية: حيث ان الرشوة لها تأثير كبير على تخصيص الفوائد المالية مثل التهرب الضريبي، وتخصيصات الرعاية الاجتماعية وغيرها، وكذلك في شكل تلك العوائد مثل الدخول الى المدارس الخاصة ذات الامتيازات والحصول على السكن او العقار والرعاية الصحية .

2. العقود الحكومية: ان للرشوة اثر كبير في وقوع الاختيار على المجهزين في القطاع الخاص لتجهيز القطاع العام بالسلع والخدمات .
 3. الإيرادات العامة: قد تستخدم الرشوة في اعادة تخصيص ايرادات الدولة من الضرائب والمنافذ الكمركية التي يتم استحصالها من الافراد ومن القطاع الخاص .
 4. تسريع عقود المقاولات: حيث تعمل الرشوة في هذا المجال على جعل المؤسسات الحكومية تسرع في اعطاء الموافقات الاصولية لتنفيذ نشاطات غير قانونية .
 5. التأثير في العمل القضائي: قد تعمل الرشوة على تغيير النشاط القضائي من خلال التأثير عليه في كسب دعاوى معينة او تغيير في سير التحقيقات والمحاكمات والادعاءات القضائية
- ب.المظهر : يشمل الفساد من حيث المظهر عدة انواع منها (الوائلي،2006: 1)
1. الفساد المالي: ويتضمن الانحرافات المالية والمخالفات الاجرائية التي تحكم العمل المالي وكذلك مخالفة تعليمات جهاز الرقابة المالية الذي يختص بمراقبة وفحص الحسابات والارصدة والاموال التابعة للدولة، ويمكن ملاحظة مظاهر الفساد المالي في الرشوة والتهرب الضريبي والاختلاس وغيرها .
 2. الفساد الاداري: يرتبط هذا النوع من الفساد بالانحرافات الوظيفية او التنظيمية والمخالفات التي قد تصدر من الموظف العام واستغلال الثغرات التي قد توجد في القوانين والتعليمات وتتمثل ظاهرة الفساد الاداري في عدم احترام اوقات العمل في الحضور والانصراف او عدم انجاز العمل المكلف به الموظف عدم ايصال كل المعلومات الى الادارة العليا وعدم الالتزام بالتعليمات وغيرها .
 3. الفساد السياسي: يتعلق هذا النوع بالمؤسسات السياسية ونظام الحكم في الدولة مع الاشارة الى المجتمعات التي تدار بنظام ديمقراطي ومشاركة عامة في الحكم كنظام البرلمان وبين تلك التي تدار بنظام الحزب الواحد او بمعنى اخر التي تدار من قبل انظمة ديكتاتورية وهذا النوع يتعلق بمجمل المخالفات المالية التي قد تمارسها السلطة الحاكمة او الطبقة السياسية الحاكمة، حيث تتحكم هذه الطبقة باقتصاد البلد والسيطرة على موارده وثرواته وجعل النصيب الاكبر من ايرادات الدولة تدخل في خزائنها عوضا عن اقامة المشاريع الاستثمارية والخدمية .
 4. الفساد الاخلاقي: يتعلق الفساد الاخلاقي بتصرفات الموظف وسلوكياته كالقيام بممارسات غير اخلاقية في اماكن العمل وان يجمع بين وظيفته واعمال خارجية اخرى دون الاذن من ادارته، او قد يستغل سلطته لكي يحقق مكاسب شخصية على حساب المصلحة العامة او قد يمارس بالمحسوبية والمنسوبية .
- ج. النوعية: هذا النوع من الفساد يأخذ اشكال ومظاهر متعددة تتمثل بالاتي (المنظمة الوطنية لمكافحة الفساد، 2009: 1)
1. الرشوة: الرشوة بمفهومها العام تتمثل في الحصول على اموال نقدية او غير نقدية لتحقيق منفعة ذاتية لشخص المرتشي ويقابلها حصول منفعة اخرى لدافع الرشوة في اطار معاملة خارج سياقات وتعليمات القوانين والتشريعات .
 2. المحسوبية: وتتمثل في استغلال النفوذ وتمرير ما تريده التنظيمات الحزبية او المنظمات او قد يكون سبب المحسوبية الانتماء الى المناطق والاقاليم او العوائل وتحقيق مكاسب ومنافع للذين لهم علاقة مع الموظف بسبب هذه العوامل، وبالتالي تؤدي المحسوبية الى تفضيل جهة من ناحية توصيل الحقوق على جهة اخرى .
 3. الابتزاز والتزوير: وهو الحصول على المنافع المالية والمكتسبات النفعية من خلال الضغط على الاشخاص لما قد يتمتع به الشخص المبتز من موقع او سلطة او مركز وظيفي مستخدما لضغطه وابتزازه بتبريرات قانونية او ادارية

او قد يكون بإخفاء التعليمات النافذة على الاشخاص المعنيين كما يحدث في تزوير شهادات الدراسة والتخرج وتزوير النقود او تزوير الحقائق عن دائرة الضريبة .

4. **المحاباة:** وهو تفضيل اشخاص على اخرين بغير وجه حق وعدم اعطاء الاستحقاق لمستحقه كمنح المقاولات والعطاءات او عقود الاستثمار والاستئجار وسببه العلاقات الشخصية .

5. **نهب المال العام :** وهذا الشكل من الاشكال هو الاكثر انتشاراً ويقع من قبل اصحاب السلطة والمتنفذين في الدولة الذين يسيطرون على المراكز الحساسة كالمناصب الامنية او المناصب المالية او الوزارات التي تكون ايراداتها عالية كوزارة النفط او البنوك المركزية ويتضمن هذا النوع من الفساد التصرف في اموال الدولة والاستيلاء عليها بغير وجه حق وكذلك عمليات تهريب النفط ومشتقاته وتميرير السلع عبر منافذ السوق السوداء.

ويرى الباحثان ان الفساد المالي والاداري يأخذ اشكالا كثيرة لا يمكن حصرها بمجموعة من النقاط البسيطة فقد يكون الفساد باستخدام الوساطة (الواسطة) ويكثر هذا النوع في مجال التعيينات بإحلال شخص مكان اخر قد يكون اقل كفاءة، وكذلك يأخذ الفساد شكل اخر كما قد يقع من تأخير انجاز المعاملات واستحصال الوثائق الرسمية وذلك من خلال التباطؤ في العمل وعدم انجاز المعاملات الامر الذي قد يدفع الفرد الى دفع اموال للحصول على الوثائق .

ثالثا: اسباب الفساد وتزايد في العراق:

تكمن اسباب الفساد وسرعة انتشاره في العراق الى عدة اسباب اهمها (عبود ونوري، 2009: 2):

1. **الاحتلال:** لقد كان لاحتلال العراق الاثر الاكبر في تفشي ظاهرة الفساد وذلك بسبب اسقاط المؤسسات وعدم حمايتها مما فتح الباب على مصراعيه امام الفاسدين والسراق الذين قاموا بسرقة المصارف وسرقة ممتلكات الدولة وتخريبها .

2. **التغيرات في المؤسسات:** لقد جرت تغيرات كبيرة في هيكلية مؤسسات الدولة حيث استحدثت دوائر ومؤسسات ووظائف لم تكن موجودة سابقا مما ادى الى الوصول الى هذه الوظائف اناس قد لا يتمتعون بالأهلية الكافية والكفاءة المطلوبة في الموظف الامر الذي ادى الى وقوع الفساد .

3. **ضعف اجهزة الرقابة:** اضعاف دور الاجهزة الرقابية ادى الى تفشي الفساد بصورة كبيرة حيث لم يعد هناك دور قوي لهذه الاجهزة في السيطرة على الفساد .

4. **تضارب المصالح:** ادى تضارب المصالح بين السلطة الاتحادية والسلطة المحلية الى عدم الاتفاق على الصلاحيات الامر الذي ادى الى ظهور الفساد .

5. **العلاقات الوثيقة:** ادى ظهور العلاقات بين القطاع الخاص والقطاع العام او بين الموظف والفرد الى تبادل المنافع وسهلت عملية شراء الذمم والضمان .

6. **انتشار الجهل والبطالة:** هذه عوامل تساعد في انتشار الفساد .

7. **غياب القانون وضعف القضاء:** وهذه القضية القت بظلالها على الموظف من جهة حمايته من الفاسدين جراء التهديد او التصفية .

8. **غياب العقوبات والاجراءات الرادعة.**

9. **المحاصصة الطائفية:** التي كان لها دور كبير في توزيع المناصب على اساس المحاصصة الامر الذي ادى الى عدم وصول اصحاب الكفاءة الى مراكز المسؤولية .

ويبدو لنا انه بالإضافة الى اسباب الفساد التي سبق ذكرها هناك اسباب اخرى تتمثل بالاتي:

1. ضعف الشعور بالمسؤولية .
2. ضعف روح المواطنة .
3. ضعف الوازع الديني والعقدي .
4. ضعف النظر فيما يؤل اليه الامر والجهل في نتائج الفساد التي لها اثار تدميرية تدوم الى اجيال عدة.
5. عدم وجود نية حقيقية لمعالجة الفساد، بفقدان النية الصادقة والجادة لمعالجة ظاهرة الفساد اخذت هذه الظاهرة بالتفشي والانتشار بسرعة كبيرة جدا .
6. مساعدة الفرد في انتشار الفساد، حيث ان هناك دور كبير جدا للفرد في انتشار الفساد حيث هو الذي يقوم بدفع الرشوة من اجل الحصول على منفعه وغير ذلك من الامور .

المطلب الثاني: القيم العقدية

القيم العقدية

ان القيم التي وردت في الشريعة الاسلامية السحاء اوضحت وحددت لكل مجال من المجالات ولكل تعامل من المعاملات ما يجب ان يكون عليه هذا المجال، لكي يتحقق بهذه القيم المطلوب ويدفع بها غير المرغوب، وفي مجال المعاملات المالية نجد ان الشريعة الاسلامية وضعت معايير وقيم تبين ما يجب الاخذ به وعدم الحياد عنه، كما وبينت مفاهيم وحقائق توصل المتعامل الى درجة اليقين وعدم الشك كحقيقة الرزق وغيرها، وحددت الشريعة هذه المفاهيم لتحقيق القيم .

اولا : تعريف القيم والعقيدة

مصطلح القيم يرتبط بعدة مفاهيم منها القيمة والتي هي ثمن الشيء اي تقويمه بثمان معين ويرتبط مصطلح القيم بمفهوم القائم والذي يعبر عن القائم بالشيء وهو المتمسك به والثابت عليه فكل من ثبت على شيء فهو قائم عليه (ابن منظور، 1414هـ ، 450) وأقام الشيء أي أدامه (الفيروز أبادي،1410هـ،1487) والقيم هو المستقيم ومنه قوله تعالى (ذَلِكَ

الَّذِينَ أُفِيحُوا) (الروم 30) اي الذي لا زيغ فيه وقيمه اي مستقيمة معتدلة (ابن كثير،1414هـ، 598) .

وكذلك مصطلح العقيدة فهو أيضا يرتبط بعدة مفاهيم منها التعاقد وتعني التعاهد وعقود تعني عهود والعقد هو ما يمسك الشيء ويوثقه والعقد القلادة والعقيدة هي الحكم الذي لا يقبل الشك فيه لدى معتقده (ابو حبيب،1408هـ، 256) وفي الدين ما يقصد به الاعتقاد دون العمل كعقيدة وجود الله وبعثة الرسل (مصطفى،1425هـ، 614) .

ويبدو لنا بان القيم العقدية هي مجموعة من القواعد والأسس والمعايير التي وضعها الخالق عز وجل ليسترشد بها ويستبصر الناس ويجعلونها قيما ثابتة لا تتغير بتغير الزمان والمكان ومتى ما تمسكوا بها حصل صلاحهم وبعد فسادهم والعكس صحيح .

ثانيا : مصادر القيم العقدية

القيم العقدية مستمدة من نصوص الوحيين الكتاب (القران الكريم) والسنة النبوية المطهرة وعليه سيتم بيان بعض هذه القيم التي جاءت في القران الكريم وفي السنة النبوية والتي تدخل في باب المعاملات المالية والتي هي من صلب عمل الموظف .

1. القران الكريم .

القران الكريم هو مصدر القيم العقدية الاول والذي وضع جملة من القيم التي يجب ان يتمسك بها الانسان لتدوم له الحياة الطيبة ، وتكون سببا لنجاته ومن هذه القيم الامانة والعدل وجاءت مندرجة تحت قوله تعالى (إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا (58) (النساء، 58) .

وتأدية الأمانات في هذه الآية يشمل جميع الأمانات الواجبة على الإنسان من حقوق الله تعالى على عباده ، كالصلوات والزكوات وغيرها ومن حقوق العباد ، كالودائع وغير ذلك مما يؤتمنون عليه (ابن كثير، 1414هـ ، 338). وقد ذكر الفقهاء على أن من أوتمن أمانة وجب عليه حفظها في حرز مثلها قالوا لأنه لا يمكن أدائها إلا بحفظها فوجب ذلك (السعدي، 1420هـ، 183) .

وفي قوله تعالى (وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ) أمر بإبصال الحقوق المتعلقة بضمم الغير إلى أصحابها بعد الأمر بإبصال الحقوق المتعلقة بضممهم (طنطاوي، 1409هـ، 975) .

كما وان عدم أداء الأمانة إلى أهلها يترتب عليه الخيانة حيث قال تعالى (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوا أَمَانَاتِكُمْ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ (27) (الأنفال ، 27) .

وكذلك من القيم التي جاء بها القران الكريم أن يكون الحصول على الأموال وكسبها من طريق حلال ليس فيه حرام أو حتى شبهة حيث قال تعالى (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوا أَمَانَاتِكُمْ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ (27) (البقرة ، 188) .

وكلمة الأموال التي وردت في هذا النص القرآني تشمل جميع الأموال سواء التابعة للدولة أو التابعة للأفراد ، بل التابعة للدولة قد تكون اشد خطرا لأنها أموال شعب بأكمله، وللوصول إلى تحقيق هذه القيم بين القران المفاهيم التي تحمل على تثبيت هذه القيم في النفوس وهي مفهوم الرزق حيث قال تعالى (وَكَأَيِّنْ مِنْ دَابَّةٍ لَا تَحْمِلُ رِزْقَهَا اللَّهُ يَرْزُقُهَا وَإِيَّاكُمْ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ (60) (العنكبوت ، 60) .

فبين تعالى أن المخلوق لا يستطيع أن يرزق نفسه بل إن الله هو الذي يرزقه على ضعفه وييسر الله الرزق على مخلوقاته فيبعث إلى كل مخلوق من الرزق ما يصلحه (ابن كثير، 1414هـ ، 209)، وقوله تعالى (اللَّهُ أَطِيفٌ بِعِبَادِهِ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ الْقَوِيُّ الْعَزِيزُ (19) (الشورى ، 19) ، أي أن الرزق بيد الله وحده ولا يستطيع العبد أن يزيد من رزقه إلا بإذن الله وحده فهو يرزق من يشاء بحسب اقتضاء حكمته ولطفه وهو القوي العزيز الذي له القوة كلها فلا حول ولا قوة لأحد من المخلوقين إلا به (السعدي، 1420هـ، 756) .

بما أن الموظف شخص مؤتمن على الأموال ومؤتمن على تأدية الحقوق إلى أهلها فهو مخاطب بهذه المفاهيم ، فقد يحمل ضعف اليقين والاعتقاد في تحديد مسالة الرزق الموظف على قبول الرشوة أو الاختلاس أو تغيير بعض الحقائق من اجل تحقيق بعض المكتسبات والمصالح .

ومن القيم التي جاء بها القران الكريم هو عدم الركون والخضوع للظالم والسير خلفه وإتباعه حيث قال تعالى (وَلَا تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ وَمَا لَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ أَوْلِيَاءِ ثُمَّ لَا تُنصِرُونَ (113) (هود ، 113) .

حيث وجه تعالى عباده إلى عدم الميل للظلمة وعدم إتباعهم والخضوع لهم (الطبري، 1420هـ ، 500) فإذا ملتم إليهم ووافقتموهم على ظلمهم ورضيتهم بما هم عليه من الظلم فسوف تمسكم النار إن فعلتم ذلك ومالكم من دون الله من أولياء يمنعونكم من عذاب الله (السعدي، 1408هـ ، 390) .

وللوصول إلى هذه القيمة العظيمة بين تعالى المفاهيم التي توصل إلى هذه القيمة حيث قال تعالى (إِذْ تَبَرَّأَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا مِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا وَرَأَوْا الْعَذَابَ وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ الْأَسْبَابُ (166) وَقَالَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا لَوْ أَنَّا كَرِهْنَا فَنَتَّبِعَهُمْ مِثْلَ مَا اتَّبَعُوا لَكِنَّا خِيفْنَا فِي أَنفُسِنَا وَخِيفُوا فِيهَا وَبَدَّلُوا الْحَدِيثَ وَاللَّهُ يَبْدِلُ أَعْمَالَهُمْ حَسْرَاتٍ عَلَيْهِمْ وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ (167) (البقرة ، 166 - 167) .

يخبر تعالى أن الرؤساء المتبوعون سوف يتبرؤون من رؤوسهم الذين اتبعوهم على الظلم ، ووافقوهم على الخطأ وستقطع بينهم كل الصلات التي ارتبطوا بها في الدنيا من القرابة والصداقة والإتباع والدين وغير ذلك، وقال التابعون ياليت لنا عودة إلى الدنيا فنعلن براءتنا من هؤلاء الرؤساء كما أعلنوا براءتهم منا، وكما أراهم الله شدة عذابه يوم القيامة يريهم أعمالهم الباطلة ندامات عليهم وحسرات (التركي، 1430هـ، 181) .

وهذه القيم والمفاهيم إذا غابت عن ذهن الموظف تجده يتبع المسؤول ويخضع له ، فبعض الموظفين قد لا يكون له رغبة في الفساد ولكنه قد يلجأ إليه جراء ضغط المسؤول فهو بذلك متبع لمسؤله حتى لو لم يكن راضي بذلك، ولكن هذه المفاهيم تبين مآلات الأمور وان المسؤول سوف يأتي عليه يوم ويتبرأ ممن اتبعه .

2. السنة النبوية المطهرة .

تعد السنة النبوية المطهرة المصدر الثاني من مصادر القيم العقدية والتي حددت جملة من القيم وحددت المفاهيم التي توصل إلى تلك القيم حيث بينت السنة وجوب أداء الأمانة إلى أهلها وعدم الخيانة وجاءت مبينة في قول النبي صلى الله عليه وسلم ((أد الأمانة إلى من ائتمنك ولا تخن من خانك)) (السجستاني، 1408هـ، 313) .

ففي هذا الحديث وجوب تأدية الأمانة إلى أهلها بأنواعها المختلفة ومن ضمنها أمانة العمل ، والتحذير من الخيانة . وقد عد النبي الكريم صلى الله عليه وسلم خيانة الأمانة من علامات النفاق حيث قال (أية المنافق ثلاث: إذا حدث كذب وإذا وعد اخلف وإذا أؤتمن خان) (البخاري، 1422هـ، 251) .

يعني إذا ائتمنه الناس على أموالهم أو على أسرارهم أو على أي شيء آخر من هذه الأشياء فانه يخون وهذه من علامات النفاق (ابن عثيمين، 1423، 448) .

وكذلك بين النبي صلى الله عليه وسلم هذه القيمة العظيمة في قوله (أربع إذا كن فيك فلا يضرنك ما فاتك من الدنيا ، صدق حديث ، وحفظ أمانة ، وحسن خليقة ، وعفة مطعم) (الشيبياني، 1421هـ، 177) .

مما يحمل الموظف على خيانة الأمانة وعدم أداء الحقوق وحفظ الأموال من الضياع أو الاختلاس أو الفساد هو امتلاكه لهذه الأموال بغير وجه حق والاستزادة من الرزق ، لذلك وضعت السنة النبوية المفاهيم التي تحمل الموظف على الالتزام بحفظ الأمانة وتأدية ما يجب عليه تأديته حيث قال النبي صلى الله عليه وسلم (أن نفسا لا تموت حتى تستكمل رزقها وإن أبطأ عليها ، فاتقوا الله وأجملوا في الطلب ولا يحملنكم استنباط الرزق ان تأخذوه بمعصية الله فان ما عند الله لا ينال إلا بطاعته) (الحاكم ، 1411هـ، 4) .

أما القيمة الأخرى التي جاءت بها السنة النبوية المطهرة هي عدم موافقة الظالم ومساعدته وأتباعه وطاعته في ظلمه وجاء ذلك في جملة من الأحاديث منها قوله صلى الله عليه وسلم (من أعان ظالما بباطل ليدحض بباطله حقا فقد برئ من ذمة الله عز وجل وذمة رسوله) (الطبراني، 1415، 147) وذمة الله ورسوله أي عهده وأمانه لان لكل احد عهد بالحفظ فإذا فعل ما حرم عليه أو خالف ما أمر به خذلته ذمة الله (المناوي، 1408، 776) ، ولتحقيق هذه القيمة العظيمة بين النبي الكريم المفاهيم التي تجعل من هذه القيمة مستقرة في النفوس حيث قال النبي صلى الله عليه وسلم (من رأى منكم منكرا فليغيره بيده فان لم يستطيع فبلسانه فان لم يستطيع فبقلمه وذلك اضعف الإيمان) (مسلم، 1412: 175)، وعدم موافقة الظالم وعدم متابعتة من أعظم مسائل تغيير المنكر .

المبحث الثالث/ الجانب الميداني

بغية التعرف على الحد من الفساد المالي والاداري واستخدام القيم العقدية نموذجاً كحل لهذه المعضلة، يستلزم الأمر دراسة وتحديد مدى استجابة الجامعة عينة البحث لمتغيراتها، إذ أن الحد من هذا المفهوم وتشخيصه في عينة البحث يتطلب التعرف على ماهيته ومعالجة الحد من ظهوره فيما يتعلق بالعوامل المساعدة لتطبيقه وقبل البدء في وصف المتغيرات المعتمدة في الاستمارة وتشخيصها .

أولاً : وصف الجامعة التقنية الشمالية في الموصل عينة البحث : إذ يعود سبب اختيار هذه الجامعة ميداناً للبحث لجملة من الأسباب كونها من الجامعات الكبيرة في العراق والموصل بالتحديد والتي تضم تشكيلات عدة من الكلية التقنية الهندسية والادارية والزراعية ومعهد نينوى ومعهد الموصل المتواجدة داخل الموصل، والتي تحظى بدعم مستمر من قبل الدولة، سعياً للحصول على شهادة الجودة التعليمية العالمية وأيضاً أهمية نتائج هذه المؤسسة التعليمية واعداد اطر تقنية بمستويات تعليمية مؤهلة علمياً وعملياً قادرة على التعامل مع التقنيات الحديثة وممارسة العمل لاطلاعها المسبق على بيئة العمل مما يعطي الدعم لمحاربة الفساد.

ثانياً: وصف متغيرات البحث وتحليلها وتشخيصها

بهدف الحد من الفساد المالي والاداري ومن خلال وصف إجابات المبحوثين وتحليلها في المؤسسة عينة البحث للمتغيرات الخاصة بالموضوع، إذ تم إجراء التحليل من خلال استخدام التحليل العاملي في البرنامج الإحصائي 16 SPSS واستخراج الوسط الحسابي والانحراف المعياري لبيان واقع المتغيرات ذات العلاقة المحددة في الجدول رقم (2) وتحديد درجة KMO قوة جودة المقياس فقد كانت نسبتها (0.568) وهي نسبة جيدة .

جدول رقم (2) يوضح الوسط الحسابي والانحراف المعياري وعدد أفراد العينة

المتغيرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	العينة
X1	1.7895	.41315	38
X2	1.6053	.49536	38
X3	1.6053	.49536	38
X4	1.7105	.45961	38
X5	1.7895	.41315	38
X6	1.7105	.45961	38
X7	1.8158	.39286	38
X8	1.6842	.47107	38
X9	1.9211	.27328	38
X10	1.5789	.50036	38
X11	1.5526	.50390	38
X12	1.3947	.49536	38
X13	1.7895	.41315	38
X14	1.6316	.48885	38
X15	1.7105	.45961	38
X16	1.8421	.36954	38
X17	1.3684	.48885	38
X18	1.5789	.50036	38
X19	1.7368	.44626	38

X20	1.8421	.36954	38
-----	--------	--------	----

المصدر: من اعداد الباحثان بالاستناد الى نتائج برنامج spss وبعد تحليل مصفوفة الارتباط ظهر التمييز بين ستة جذور مميزة تفسر ما نسبته (73.948) من اجمالي التباين الكلي. والجدولان رقم (3) (4) يظهران نتائج تحليل المكونات الرئيسة على مصفوفة الارتباط

جدول رقم (3) يوضح القيم المميزة

المكونات الرئيسة	الجذور المميزة	نسبة التباين	التباين المجتمعي
1.	6.205	31.024	31.024
2.	2.302	11.508	42.532
3.	1.921	9.605	52.137
4.	1.617	8.083	60.220
5.	1.438	7.192	67.421
6.	1.307	6.536	73.948

المصدر: من اعداد الباحثان بالاستناد الى نتائج برنامج spss جدول رقم (4) تحميلات العوامل المدورة الخاصة بمصفوفة الارتباط البسيط

المتغيرات	العوامل المدورة						كميات الشبوع
	1	2	3	4	5	6	
X15	.831						0.784
X5	.760						0.736
X6	.732						0.615
X7	.629	.455		.359			0.809
X13	.626	.406					0.730
X1		.825					0.702
X4		.813					0.746
X2		.765					0.657
X3		.715					0.677
X10			.859				0.847
X11			.848				0.866
X12	.343		.627				0.659
X19			.611		.541		0.678
X16				.867			0.626
X20				.744		.433	0.831
X14	.312		.325	-.398	.344	.378	0.797
X8					.746		0.750
X17					.638	.372	0.694
X9						.751	0.749
X18						.715	0.835

المصدر: من اعداد الباحثان بالاستناد الى نتائج برنامج spss

وتفسر نتائج تحميلات العوامل المدورة (Rotated Factor Loadings) لبيان تأثير التدوير على البيانات

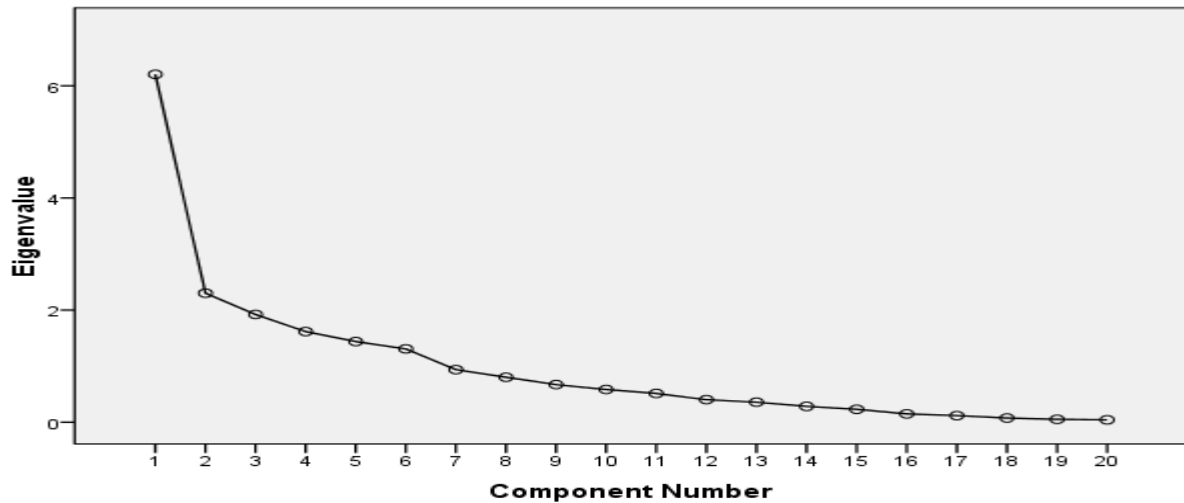
وكما يلي :-

يتضح ان هناك أهمية كبيرة للمتغيرات الستة الأولى (X15, X5,X6, X7, X13, X12) وذلك لأنهم يمتلكون كمية شيوخ كبيرة والتي احتلت أعلى نسبة تأثير من بين بقية المتغيرات والقاعدة تحدد أن اي عامل لديه علاقات اكبر من 30% يمكن اعتباره مكون جيد للأخذ به، أما بالنسبة للمتغيرات المتبقية والمؤثرة تأثيراً معنوياً على الافراد فقد اختلفت هذه الأهمية، فمن تسلسل العامل وتشعب المتغيرات فيه وكميات الشيوخ للمتغيرات.

نلاحظ من النتائج السابقة عدم وجود فرق كبير بين استخدام مصفوفة تحميلات العوامل المدورة ومصفوفة تحميلات العوامل غير المدورة في التحليل العاملي للبيانات على مصفوفة الارتباط البسيط وذلك لتشابه النتائج إلى حد كبير، فضلاً عن ذلك فان قيم تحميلات العوامل غير المدورة كانت قيماً متباعدة (أي يوجد بينها فرق كبير) لذلك كانت عملية التدوير بدون فائدة، والجدول اعلاه يوضح النتائج السابقة.

ويوضح الشكل (1) الرسم البياني قيم الجذور الكامنة لكل عامل على المحور الصادي ورقم المكون على المحور السيني حيث يتضح ان ستة عوامل أكبر من الواحد والبقية اقل من الواحد الصحيح شكل (3-5) عدد الجذور المميزة المختارة

Scree Plot



شكل (1) قيم الجذور الكامنة

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات:

1. الفساد المالي والاداري ظاهرة متفشية دخلت جميع مرافق الدولة، ومن الصعوبة بمكان معالجة الفساد بدون تضافر الجهود ووجود النية الصادقة لعلاجهِ.
2. الانتقال من عشوائية الفساد الى تنظيم الفساد ليصبح فيما يُعد ثقافة، اذ حددت الشريعة الاسلامية القيم التي تكافح الفساد اينما كان.
3. تعد القيم العقدية أفضل وسيلة للقضاء على الفساد والجهل بهذه القيم أحد أهم الاسباب التي تؤدي الى تفشي ظاهرة الفساد .
4. من نتائج التحليل الاحصائي تظهر هناك ستة عوامل مميزة ومتأثرة بشكل كبير على الفساد المالي والاداري.
5. تظهر قوة جودة المقياس KMO والتي تعد بمثابة عامل قوة بالنسبة لعامل الفساد والتي يمكن من خلالها الحد من هذه الظاهرة.

المقترحات:

1. بث الوعي المجتمعي بين جميع الاوساط لإبراز خطر الفساد المالي والاداري.
2. بيان آثار الفساد على الدولة والمجتمع نوع من الوعي لتحديد مخاطره.
3. إهمال مكافحة الفساد يؤدي الى رجوع الدولة الى الوراء وانعدام التطور.
4. استحداث طرق واساليب حديثة لمكافحة الفساد وعدم التهاون في معالجة قضايا الفساد في جميع نواحيه.
5. ابراز اهم القيم العقدية التي جاءت في الشريعة الاسلامية والتي يعتقد أن لها دور في القضاء على الفساد والعمل على بثها في الاوساط العاملة .

المصادر

أولاً: القرآن الكريم

ثانياً: الكتب

1. ابن عثيمين، محمد بن صالح، 1423هـ، شرح رياض الصالحين ، مطابع دار البيان.
2. البخاري، محمد بن اسماعيل بن المغيرة، 1422هـ، صحيح بخاري، دار طوق النجاة.
3. التركي، عبدالله بن عبدالمحسن، 1430هـ، التفسير الميسر، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، السعودية، ط 2.
4. الحاكم، محمد بن عبدالله النيابوري، 1411، المستدرک علی الصحیحین، دار الكتب العلمية ، بيروت.
5. السجستاني، سليمان بن الاشعث، 1408هـ، سنن أبي داؤود، دار الكتاب العربي، بيروت.
6. السعدي، عبد الرحمن بن ناصر، 1420هـ، تفسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، مؤسسة الرسالة، السعودية، ط 1.
7. الشيباني، احمد بن حنبل، 1421هـ، مسند الامام أحمد بن حنبل، مؤسسة الرسالة، السعودية، ط 1.
8. الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد، 1415هـ، المعجم الاوسط، دار الحرفي، القاهرة.
9. الطبري، محمد بن جرير بن يزيد، 1420هـ، جامع البيان في تأويل القرآن، مؤسسة الرسالة، السعودية.
10. الفيروز أبادي، محمد بن يعقوب، 1410هـ، القاموس المحيط، دار الكتب العلمية، مصر، القاهرة.
11. المناوي، زين الدين عبدالرؤوف، 1408هـ، التيسير بشرح الجامع الصغير، مكتبة الامام الشافعي ، الرياض.
12. بن كثير، أبو الفداء اسماعيل القرشي الدمشقي، 1414هـ، تفسير القرآن الكريم، دار الفكر ، دمشق ، سوريا.
13. بن منظور، محمد بن مكرم الافريقي المصري، 1414هـ، لسان العرب، دار صادر ، بيروت.
14. سعدي، أبو حبيب، 1408هـ، القاموس الفقهي، دار الفكر، دمشق ، سوريا.
15. طنطاوي، محمد سيد، 1409هـ، التفسير الوسيط، دار نهضة مصر للطباعة، القاهرة.
16. مسلم، مسلم بن حجاج القشيري، 1412هـ، الجامع الصحيح (صحيح مسلم)، دار الاق الجديده، بيروت.
17. مصطفى، ابراهيم، 1425هـ، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، مصر، ط 4.

ثالثاً: الدوريات والمؤتمرات

1. الجليلي، مقداد أحمد؛ رمو، وحيد محمود، 2012، أخلاقيات مهنة المحاسبة والمراجعة ودورها في إستراتيجيات الحد من الفساد المالي والاداري، مجلة دراسات محاسبية ومالية، وقائع العلمي الاول لديوان الرقابة المالية.
2. الوائلي، خالد بركات، 2006، الفساد الاداري مفهومه ومظاهره وأسبابه مع الاشارة الى تجربة العراق في الفساد.
3. تركي، عز الدين؛ شرفي، منصف، 2012، حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، جامعة قسنطينة.
4. سرور، منال جبار، 2012، أثر الفساد المالي والاداري على جودة المنتجات وتكاليفها، مجلة دراسات محاسبية ومالية، وقائع العلمي الاول لديوان الرقابة المالية.
5. عبود، صباح نوري، 2009، الفساد الاداري والمالي في العراق مظاهره واسبابه ووسائل علاجه، المنظمة الوطنية لمكافحة الفساد.

6. محمد، موفق عبد الحسين، 2012، الفساد الإداري- المظاهر والأشكال وآليات العلاج، مجلة دراسات محاسبية ومالية.

ملحق (1)

استمارة الاستبانة

أولاً : معلومات تخص المجيبين

1. الجنس : ذكر () أنثى ()
2. العمر : () 20-30 سنة () 31-40 سنة () 41 فأكثر
3. المؤهل العلمي: إعدادية () دبلوم () بكالوريوس () دبلوم عالي () ماجستير () دكتوراه ()
4. مدة الخدمة : ()

ثانياً. القيم العقدية: مجموعة القواعد والاسس والمعايير التي وضعتها الشريعة الاسلامية ليسترشد بها الناس وتكون لهم منهجا في العمل .

1. الفرد

ت	العبارات	اتفق	لا أتفق
1.	يمتلك الفرد العامل ثقافة القيم العقدية		
2.	يرعي انتباه الفرد العامل للقيم العقدية		
3.	يتمسك الفرد العامل بمجموعة القيم الواردة في الشريعة الاسلامية		
4.	يحرص الفرد العامل على امتلاك القيم العقدية		
5.	تؤثر القيم العقدية على عمل الموظف.		
6.	تتوفر وسائل ايصال القيم العقدية للفرد(ندوات، دورات تثقيفية)		
7.	يسعى الفرد لاكتساب هذه القيم		
8.	لا تتعارض القيم العقدية مع طبيعة عمل الفرد في المنظمة		
9.	تقضي القيم العقدية على حالات الفساد التي قد يمارسها الفرد العامل		

2. المنظمة

ت	العبارات	اتفق	لا أتفق
10.	تحرص المنظمة على اقامة دورات تعريفية بالقيم العقدية		
11.	توفر المنظمة برامج تثقيفية خاصة بالقيم العقدية		
12.	تسعى المنظمة للتواصل مع الجهات ذات العلاقة بالشؤون الدينية.		
13.	تحرص المنظمة على امتلاك الفرد لهذه القيم.		

		توفر المنظمة مناخاً ملائماً لتطبيق هذه القيم.	14.
		تشجع المنظمة الفرد العامل على تطبيق هذه القيم	15.
		تقضي هذه القيم على حالات الفساد والاختلاس الموجودة داخل المنظمة.	16.

3. المجتمع

ت	العبارات	اتفق	لا أتفق
17.	يهيئ المجتمع ظروفاً ملائماً لتطبيق القيم العقدية		
18.	يشجع المجتمع على تطبيق القيم العقدية		
19.	يميز المجتمع بين الافراد من حيث تطبيقهم لهذه القيم		
20.	تقضي هذه القيم على حالات فساد المجتمع والانهيال الناتج نتيجة تطبيقه.		